

الإنفاق العسكري

في حقبة ما بعد الجائحة

الجهود التي تبذلها البلدان لتأمين عالم أكثر سلاما يمكن أن يكون لها تأثير اقتصادي إيجابي بينيديكت كليمنتس، وسانجيف غوبتا، وسعيدة خاميدوفا

وقد شكل الإنفاق العسكري في المتوسط حوالي ٦,٥٪ من الموازنات الحكومية في مختلف أنحاء العالم في عام ٢٠١٩، وفقا لبيانات من معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام، وهو مصدر بيانات الإنفاق العسكري الأكثر شمولاً وقابلية للمقارنة. ومنذ نهاية الحرب الباردة في عام ١٩٩٠، انخفضت نفقات الدفاع كنسبة من الإنفاق الحكومي ومن مجموع ناتج الاقتصاد (إجمالي الناتج المحلي). وقد أتاح ذلك المجال أمام أشكال أخرى من الإنفاق العام، مثل الإنفاق على التعليم والصحة والبنية التحتية. ولكن هل سيظل الإنفاق العسكري عند أدنى مستوياته التاريخية؟ في هذا المقال، نلقي نظرة أقرب على الإنفاق العسكري

في عام ٢٠٢٠، اعتمدت الحكومات في مختلف أنحاء العالم حزم تحفيز للتصدي لجائحة كوفيد-١٩، وقد تجاوزت الحزم التي أقرتها الاقتصادات المتقدمة نظيراتها في بقية العالم. ويجب الوصول بعجز الموازنة المرتفع نتيجة لذلك إلى مستوى يتوافق مع الموارد المتاحة مع عودة النمو إلى مستويات ما قبل الجائحة. ولتحقيق ذلك، سيتعين على الحكومات إعادة تقييم سياسات الضرائب والإنفاق على المستوى الكلي. وأحد الأسئلة الرئيسية هو كيف يرجح أن تتطور فئات الإنفاق الحكومي الرئيسية على مدار السنوات العديدة القادمة، وما هي المجالات التي سترتفع أو تتراجع فيها احتياجات الإنفاق الإضافية.

انخفاض الإنفاق العسكري العالمي بمقدار النصف تقريبا، من ٣,٦٪ من إجمالي الناتج المحلي خلال فترة الحرب الباردة إلى ١,٩٪ من إجمالي الناتج المحلي في السنوات التالية للأزمة المالية العالمية.

في اتجاه عام نحو مستوى مماثل من الإنفاق كنسبة من إجمالي الناتج المحلي مع الوقت.

على مدار فترة طويلة ونعرض الانعكاسات المبدئية على الموازنات الحكومية.

التقارب في الإنفاق العسكري

نخلص إلى أن الإنفاق العسكري كنسبة من إجمالي الناتج المحلي لا يقترب من تحقيق مستوى مشترك في ١٣٨ بلدا في عينتنا، بل يتخذ ثلاثة مسارات مختلفة (Clements, Gupta, and Khamidova 2021). وفي المجموعة الأولى التي تضم ٢٠ بلدا تشهد قدرا كبيرا من الصراعات، ارتفع الإنفاق بالفعل إلى مستوى أعلى بكثير وابتعد عن الاتجاه العالمي (الرسمان البيانيان ٣ و٤). وهذه المجموعة تمثل ٥٪ من الإنفاق العسكري العالمي وتشمل أرمينيا وأذربيجان وجمهورية الكونغو الديمقراطية وعمان والمملكة العربية السعودية.

وتضم المجموعة الثانية أكبر عدد من البلدان — ٧٧ بلدا، منها ٣٠ اقتصادا متقدما — تمثل أكثر من ٩٠٪ من الإنفاق العسكري العالمي. وفي هذه المجموعة، استقرت النفقات في المتوسط عند حوالي ٢٪ إلى ٢,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي. وانخفض متوسط نفقاتها العسكرية كنسبة من إجمالي

الاتجاهات العامة في الإنفاق العسكري

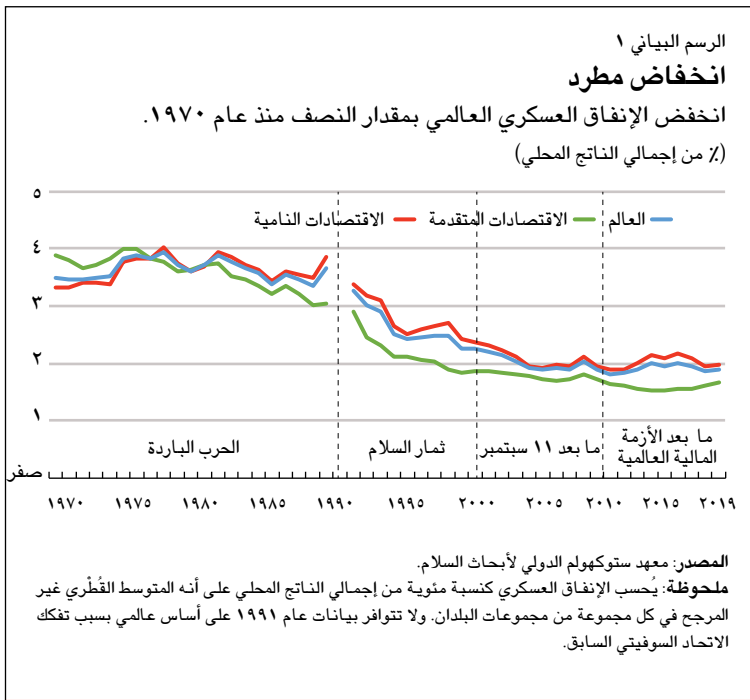
انخفض الإنفاق العسكري العالمي، عند تقديره على أساس المتوسطات القطرية غير المرجحة، بمقدار النصف تقريبا، من ٣,٦٪ من إجمالي الناتج المحلي خلال فترة الحرب الباردة (١٩٧٠-١٩٩٠) إلى ١,٩٪ من إجمالي الناتج المحلي في السنوات التالية للأزمة المالية العالمية (٢٠١٠-٢٠١٩) (الرسم البياني ١).

وهناك عدة عوامل يمكن أن تفسر الانخفاض المشاهد في الإنفاق العسكري — بعد نهاية الحرب الباردة وما صاحب ذلك من انخفاض في التوترات الدولية. ففي الاقتصادات المتقدمة، قد يكون أحد الأسباب هو استمرار ضغوط الضبط المالي — حيث تجاوز متوسط نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي ١٠٠٪ في الفترة التي أعقبت الأزمة المالية. وأدى ظهور جائحة كوفيد-١٩ وما صاحب ذلك من دعم من الموازنات لمكافحتها إلى زيادة النسبة بمقدار ١٦ نقطة مئوية أخرى (IMF 2021).

ثانيا، منذ مطلع الألفينات، سعت الاقتصادات النامية إلى تخصيص حصة أكبر من موازنتها للتعليم والصحة والبنية التحتية لتلبية احتياجات سكانها المتزايدة وتعزيز النمو خلال الاستثمار في رأس المال المادي والبشري. وقد تحول التركيز مؤخرا إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي وضعتها الأمم المتحدة، الأمر الذي يتطلب زيادة كبيرة في الإنفاق الحكومي على تنمية رأس المال البشري.

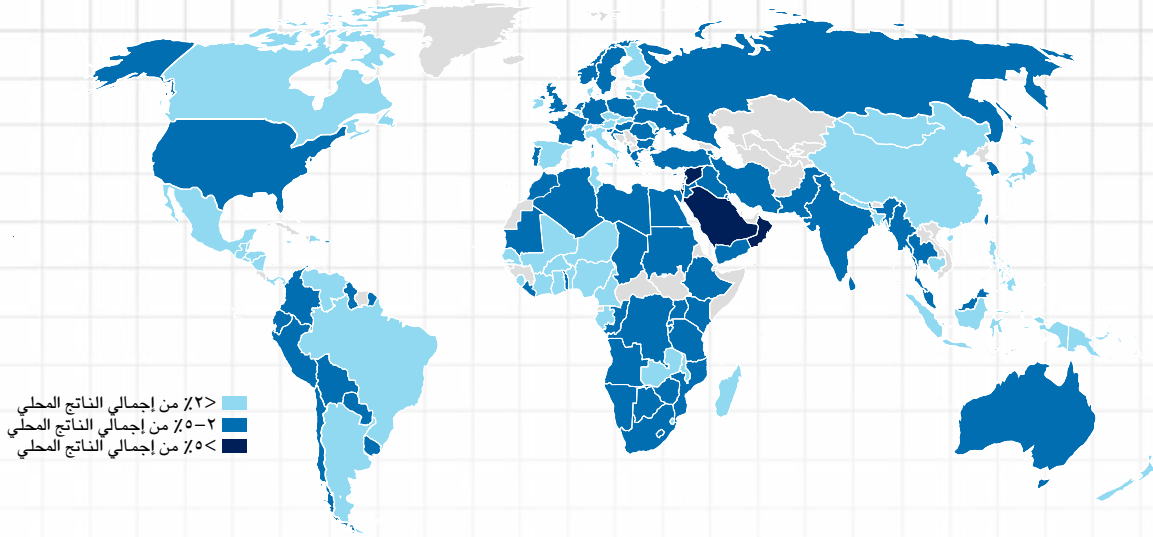
وأخيرا، تواجه الاقتصادات المتقدمة سرعة شيخوخة السكان. وفي ظل عدم وجود إصلاحات كبيرة في أنظمة المعاشات التقاعدية والأنظمة الصحية، فإن تزايد الإنفاق المرتبط بالعمر سيواصل الضغط على النفقات العامة الأخرى (Clements and others 2018).

ورغم انخفاض الإنفاق العسكري، فإنه يتباين بشكل كبير عبر البلدان. ويوضح الرسم البياني ٢ البلدان التي تنفق أقل من ٢٪ من إجمالي الناتج المحلي على الدفاع (مجموعها ٨٣)، والتي تنفق بين ٢٪ و ٥٪ (٤٨)، والتي تنفق أكثر من ٥٪ (٧). وهناك العديد من الاقتصادات المتقدمة ضمن الخمسة عشر بلدا التي تسجل أعلى مستويات الإنفاق العسكري والتي تمثل أكثر من ٨٠٪ من الإنفاق العسكري على مستوى العالم. ورغم هذا التباين، لا يمكن استبعاد احتمال أن يشترك عدد كبير من البلدان



الإنفاق العسكري حسب البلد

تعد الخمسة عشر بلداً أعلى إنفاقاً تمثل أكثر من ٨٠٪ من الإنفاق العسكري العالمي.



الاجتماعي (على التعليم والصحة) في الاقتصادات المتقدمة والنامية، على الترتيب، يمكن أن يؤثر على مخصصات الدفاع في الموازنة. وقد تكون المنافسة على موارد الموازنة أقل ضراوة في الاقتصادات النامية التي يمكنها جمع المزيد من الضرائب وتسعى جاهدة للقيام بذلك؛ وهو أمر غير مرجح في الاقتصادات المتقدمة.

وأخيراً فإن احتمال أن يكون بلد ما في إحدى المجموعات دون الأخرى يمكن أن يتأثر بالعضوية في تحالف عسكري، مثل منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو). فالعضوية في تحالف ما يمكن أن تشكل ضغوطاً لزيادة الإنفاق العسكري أو خفضه. والبلد الذي ينتمي إلى أي من التحالفات العسكرية الثمانية الكبرى في العالم عليه التزامات معينة عندما يتعلق الأمر بالإنفاق العسكري، بينما يستفيد أيضاً من إنفاق أعضاء التحالف الآخرين.

ونخلص إلى أن الاستقرار السياسي وقلة مخاطر العنف أو الإرهاب، والإنفاق الاجتماعي المرتفع، والإنفاق العسكري المنخفض من جانب البلدان المجاورة ترتبط جميعها بارتفاع احتمالات التواجد في المجموعات منخفضة الإنفاق (المجموعتان الثانية والثالثة). ويوضح تحليلنا أن العضوية في التحالفات العسكرية (مثل الناتو) ليس لها تأثير يذكر على الإنفاق العسكري.

الانعكاسات على حقبة ما بعد جائحة كوفيد-١٩

تسلط نتائجنا الضوء على مختلف الاتجاهات في الإنفاق عبر مجموعات البلدان. ففي مجموعة صغيرة من البلدان (المجموعة الأولى)، أدى الصراع إلى زيادة النفقات إلى

النتائج المحلي انخفاضاً كبيراً من عام ١٩٩٠ حتى منتصف العقد الأول من الألفية، ولكن لم يطرأ عليه سوى تغيير طفيف منذ ذلك الحين. وتضم هذه المجموعة الصين والهند وروسيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. وكل هذه البلدان ضمن الخمسة عشر بلداً التي تسجل أعلى مستويات الإنفاق العسكري المطلقة.

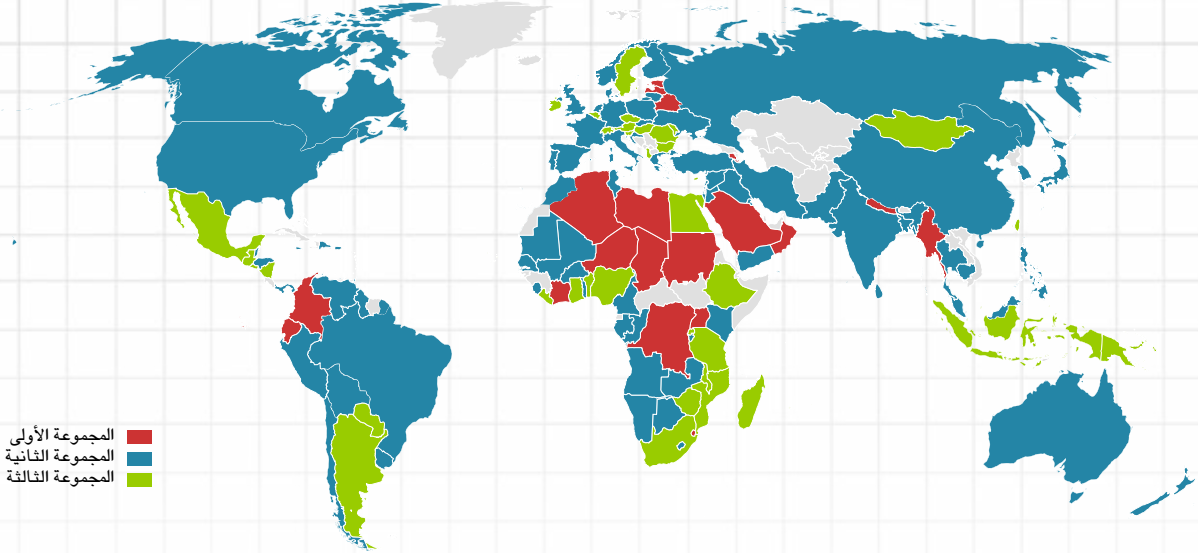
وفي المجموعة الثالثة، التي تضم ٤١ بلداً، تقارب الإنفاق عند مستوى أقل قليلاً من ١٪ من إجمالي الناتج المحلي. وتضم هذه المجموعة ٤١ بلداً، اثنان منها فقط من الاقتصادات المتقدمة — هما ليتوانيا وسلوفينيا.

يمكن أن يُنظر إلى الإنفاق العسكري المرتفع من جانب البلدان المجاورة باعتباره تهديداً، مما يدفع بلداً ما إلى تخصيص المزيد من الأموال للدفاع.

وهناك العديد من الاعتبارات التي تؤثر على احتمال وجود بلد ما في مجموعة إنفاق معينة. أولاً، يمكن أن يُنظر إلى الإنفاق العسكري المرتفع من جانب البلدان المجاورة باعتباره تهديداً، مما يدفع بلداً ما إلى تخصيص المزيد من الأموال للدفاع. وإلى جانب ذلك، من المرجح أن يقوم بلد ما بزيادة الإنفاق على الجيش عندما يواجه عدم استقرار سياسي كبيراً وعنفًا وإرهاباً داخل أراضيه. وبالإضافة إلى ذلك، كما ورد آنفاً، فإن تزايد الإنفاق المرتبط بالعمر والإنفاق

التوزيع العالمي

لا يقترب الإنفاق العسكري من تحقيق مستوى مشترك حول العالم، بل يتخذ ثلاثة مسارات مختلفة.



المجموعة الأولى
المجموعة الثانية
المجموعة الثالثة

نسبة أعلى بكثير بلغت ٥٪ من إجمالي الناتج المحلي، بينما انخفض الإنفاق في مجموعة معظمها من الاقتصادات النامية (المجموعة الثالثة) إلى مستويات منخفضة نسبياً. وتتأثر مجموعة بلد ما باستقراره السياسي، ومخاطر العنف به، وإنفاقه الاجتماعي، والإنفاق العسكري من جانب البلدان المجاورة له. وتؤكد هذه النتائج الآثار الجانبية الإيجابية التي تنعكس على الاقتصاد نتيجة الجهود المبذولة لتأمين عالم أكثر سلاماً عن طريق الحد من الصراعات الداخلية والخارجية - والتي لا تنعكس على النمو الاقتصادي فحسب بل أيضاً على الموازنات الحكومية، من خلال تخفيض الإنفاق العسكري.

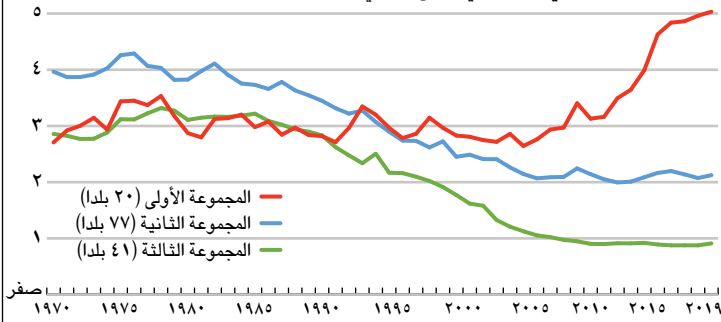
وبالنسبة لأكثر مجموعة من البلدان (المجموعة الثانية)، يبدو أن هناك قوتين متعارضتين ستحددان المسار المستقبلي للإنفاق العسكري. فمن ناحية، ستؤدي الحاجة إلى الحد من النفقات غير المرتبطة بجائحة كوفيد-١٩ لدعم الضبط المالي والحفاظ على الإنفاق الاجتماعي إلى فرض ضغوط خافضة لهذه النفقات. ومن الناحية الأخرى، استقرت النفقات العسكرية في هذه المجموعة في السنوات الأخيرة كنسبة من إجمالي الناتج المحلي ولم تعد تظهر ميلاً نحو الانخفاض مع الوقت. والواقع أن نفقات الدفاع قد تبدأ في الارتفاع إذا تصاعدت التوترات العالمية. **FD**

الرسم البياني ٤

مسارات متباعدة

في البلدان التي تشهد قدراً كبيراً من الصراعات، ارتفع الإنفاق العسكري إلى مستوى أعلى بكثير.

(نسبة الإنفاق العسكري إلى إجمالي الناتج المحلي، %)



المراجع:

Clements, B., K. Dyczak, V. Gaspar, S. Gupta, and M. Soto. 2018. "The Fiscal Consequences of Shrinking and Ageing Populations." *Ageing International* 43 (4): 391-414.

Clements, B., S. Gupta, and S. Khamidova. 2021. "Is Military Spending Converging to a Low Level across Countries?" *Economic Modelling* 94 (January): 433-41.

International Monetary Fund (IMF). 2021. *A Fair Shot*, Chapter 1. Washington, DC, April.

بينديكت كليمنتس، أستاذ زائر في جامعة يونيفرسيداد دي لاس أميريكا، إكوادور؛ و**سانجيف غوبتا**، زميل سياسات أقدم في مركز التنمية العالمية، واشنطن العاصمة؛ و**وسعيدة خاميدوفا**، باحثة مستقلة.